

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل

عند مالك والليث فيما روى عنهما وقال ابن القاسم لا إيلاء عليه وهذا هو الصواب انتهى
وقال المصنف في باب الطلاق من المختصر في الكلام على التعليق وإن نفي ولم يؤجل كأن لم
يقدم منع منها إلا إن أحبلها أو إن لم أطأها ولا يصدق حد الإيلاء على هذه الصورة لأنه ليس
عليه يمين تمنع من الوطاء وإعلم ص أو ترك الوطاء ضررا ش قال الفاكهاني في شرح الرسالة
قوله تعالى فإن فإؤوا فإن إ غفور رحيم قال ابن العربي يقتضى أنه تقدم ذنب وهو الإضرار
بالمرأة في المنع من الوطاء ولهذا قلنا إن المضارة دون يمين توجب من الحكم ما توجب
اليمين إلا في أحكام المدة انتهى وانظر ما نقله البرزلي عن المازري وكلام ابن بشير في
التنبيه وكلام ابن رشد في سماع ابن القاسم وسماع عيسى من طلاق السنة وإعلم ص وهل
المظاهر إن قدر على التكفير ش